الأمم المتحدة

A/66/229

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير الضوء على الطبيعة المتغيرة للتفاعلات بين بلدان الجنوب وكيف أثرت على فرص التنمية عبر الجنوب العالمي. ويقدّم هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٤/٢٢١ بأن يقوم الأمين العام بإعداد تقرير شامل عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقديمه إليها في دورتها السادسة والستين. ويقدم التقرير، الذي يغطي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، إثر الأزمة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بيانات تظهر جنوبا أكثر قدرة على التكيف يتبين تكاملا أعمق ومبنيا بدرجة أكثر على المؤسسات، مما أدى إلى تفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية أقوى. وأدت هذه الروابط المتزايدة إلى طلب أقوى على الدعم المتعدد الأطراف للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين دعت إليهما البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، واللذين يتطلبان المزيد من التنسيق وموارد مالية أكبر وذات أهداف أكثر تحديدا.

* A/66/150.

260811 260811 11-44231 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير الذي أعد استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٤/٢٢١ عرضا عاما وتحليلا للاتجاهات والتطورات الهامة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى منتصف عام ٢٠١١.

٢ – وخلال الفترة المستعرضة، برزت بلدان مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند كبلدان رائدة في مناطق نمو جديدة، كما يبرهن على ذلك قدرتها اللافتة للنظر على التكيف في وجه أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاقتصادية. ولاحظ خبراء الاقتصاد أن هذه الاقتصادات الناشئة لم تصبح رائدة للنمو والانتعاش الاقتصاديين العالميين فحسب، بل حسّنت أيضا الحظوظ الاقتصادية لبلدان أفقر ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى ارتفاع طلب تلك البلدان على السلع والخدمات، وهو ما يفسر الطفرة الحالية في التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب[(١)].

٣ – وقد تميزت السنوات الأخيرة بتوثيق العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسعت الحكومات، سواء على الصعيد العالمي أو الأقاليمي، أو الإقليمي، أو الوطني، إلى تعزيز الأسس القانونية للتعاون فيما واصلت الهيئات المتعددة الأطراف الاضطلاع بدور الوساطة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك أصحاب المصلحة المحليون.

٤ – وبالرغم من التقدم اللافت للنظر للعديد من البلدان النامية، شهدت العقود الماضية في نفس الآن تقاربا اقتصاديا، إذ تلحق اقتصادات ناشئة بالعالم المتقدم النمو. وتباعدا اقتصاديا في حالة البليون الأدنى الذين يزداد تأخرهم عن الركب. وتوجد غالبية الفقراء على الصعيد العالمي داخل بلدان الجنوب المتوسطة الدخل التي ضربها بقوة الركود الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ الذي زاد في مدى ضعفها أمام ارتفاع أسعار الأغذية وازدياد البطالة، وعدم كفاية فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والآثار الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ[(٢)].

٥ – وعلاوة على ذلك، ظهرت في السنوات الأخيرة شواغل متعلقة بالشفافية والمساءلة في عملية إيصال المساعدة حيث اضطلعت اقتصادات ناشئة بأدوار أهم في مساعدة بلدان

---

(١) انظر OECD, *Perspectives on Global Development, 2010: Shifting Wealth*, June 2010.

(٢) انظر Ravi Kanbur and Andy Sumner, “Poor Countries or Poor People? Development Assistance and the New Geography of Global Poverty”. انظر (http://kanbur.dyson.cornell.edu/papers/KanburSummerPoorCountriesOrPoorPeople.pdf).

نامية أخرى. وفي نفس الوقت أبرز عدم تكافؤ التنمية في بلدان الجنوب الحاجة لتدابير من أجل تصحيح الأنماط القائمة غير المتوازنة للتجارة والاستثمار.

٦ - وبالرغم من هذه المشاكل، نشأ توافق عالمي يدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تجدد التزامات الدول والجهات من غير الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بتسخير الفرص الناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأقيمت شراكات جديدة، وأوجدت آليات التمويل الابتكاري والدعم من أجل مواجهة مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي. وشجعت أيضا الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف شراكات وحوارا أكثر شمولا، مع زيادة مشاركة البلدان النامية، وصاغت الآن مبادئ لتوجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وأُعد هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات الواردة في تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، وفي تقارير منظمات أخرى متعددة الأطراف وغير حكومية، واستعراض صدر مؤخرا لدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أنجزته وحدة التفتيش المشتركة[٣] وأبحاث ودراسات أخرى من أجل إعطاء فكرة عامة واسعة النطاق عن قضايا التفاعل بين بلدان الجنوب وتوجهاته. ويقدم التقرير أمثلة توضيحية غير مستفيضة للتفاعلات بين بلدان الجنوب خلال الفترة المستعرضة.

ثانيا - حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف - زيادة القدرة الاقتصادية على التكيف

٨ - اتسمت العلاقات بين بلدان الجنوب بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ بزيادة في النمو الاقتصادي وفي مستويات التجارة والاستثمار، إلى جانب ارتفاع مستويات عدم المساواة والتكامل، وتزايد الطلب على مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتؤدي التفاعلات بين بلدان الجنوب إلى حدوث تغيرات عميقة في نسيج العلاقات الدولية وبدأت تحدث أثرا إنمائيا مثبتا حيث تشكل بلدان الجنوب الآن قوة كبيرة في الاقتصاد العالمي.

٩ - ومثلت البلدان النامية، في عام ٢٠٠٨، نسبة ٣٧ في المائة تقريبا من التجارة العالمية وحوالي ثلاثة أرباع النمو العالمي، وشكلت التدفقات بين بلدان الجنوب نصف ذلك المجموع

(٣) (انظر JIU/REP/2011/3 (http://ww.unjiu.org)).

تقريبا[1] ويتوقع خبراء الاقتصاد أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بحلول عام ٢٠٣٠، واحدا من محركات النمو الرئيسية، إذ سيشكل ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وارتفعت معدلات النمو في البلدان النامية، في المتوسط، من نسبية تقدر بـ ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية أكثر ليبلغ ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١[1].

١٠ - وتعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية إذ برزت مراكز نمو جديدة. وزاد حجم التجارة العالمية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ أربع مرات فيما تضاعفت التجارة بين بلدان الجنوب بما يتجاوز ٢٠ مرة مستوياتها الأولى خلال نفس الفترة. والهند الآن شريك تجاري رئيسي لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، إذ تمثل واحدا من المصادر الخمسة الأولى للسلع الموجهة لثلث البلدان الأفريقية على الأقل، حيث استوردت ٢٠,٧ بليون دولار من البضائع والسلع الأساسية وصدرت ١٠,٣ بلايين دولار إلى أفريقيا في عام ٢٠١٠. وارتفعت تجارة البرازيل السنوية مع أفريقيا من ٣,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨[1]. وجعلت الصين من بين أولوياتها إقامة روابط وثيقة مع بلدان نامية أخرى عن طريق الزيادة في اتفاقات التجارة والاستثمار والتصنيع، وهو ما دفع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تعلن في عام ٢٠١٠ أنه يقدر أن تؤدي زيادة بنسبة ١ في المائة في معدل نمو الصين إلى ارتفاع بنسبة ٠,٢ في المائة في معدلات نمو البلدان المنخفضة الدخل[1].

١١ - واجتذبت الاقتصادات النامية خلال نفس الفترة وعلى نحو متزايد الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة: ارتفعت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الصافية من ١١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقارب ٣٨٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، ويقدر أن هذه التدفقات ارتفعت إلى ٦٥٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وارتفعت أيضا مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بين البلدان النامية ارتفاعا هاما، مما كان يتراوح بين ٩,٥ بلايين دولار و ١٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ما يتراوح بين ١٢ و ١٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٨[4].

١٢ - وتميزت الفترة المستعرضة بزيادة الجهود المبذولة بغية تحقيق التكامل بين بلدان الجنوب العالمي، وتحديدا من خلال زيادة الروابط الاقتصادية والسياسية كما يشهد على ذلك إنشاء المؤسسات وهياكل التعاون وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وثمة زخم متجدد

(٤) انظر الاتحاد الأوروبي ”European Union, Conference on development cooperation in times of crisis and on achieving the Millennium Development Goals”, Madrid, 9-10 June 2010.

في بلدان الجنوب (من أفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية) للمشاركة في إدارة الأزمات وتجميع الموارد لأغراض التنمية، كما توضح ذلك: أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار؛ والدور الذي يؤديه مجلس التعاون الخليجي في اليمن؛ وإنشاء مصرف الجنوب (بانكو ديل سور)، وهو صندوق نقد متعدد البلدان ومنظمة إقراض أسستها الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) أثناء مؤتمر القمة الثاني بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية المعقود في كاراكاس في عام ٢٠٠٩.

١٣ – ونتيجة لعدد من العوامل، بما في ذلك الركود الاقتصادي، وقدرة البلدان النامية المثبتة على التكيف والاعتراف المتزايد بالفرص داخل الجنوب، دفع الطلب المتزايد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا بجهود التعاون إلى الأمام. وشهد أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ انخفاضات كبيرة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي وتراجعا بنسبة ٣,٣ في المائة في مستويات النمو، بينما انخفضت التبرعات المخصصة لتمويل المساعدات الطارئة للأمم المتحدة وانخفضت بشكل كبير تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، كما انخفضت مستويات التحويلات العالمية بما يتراوح بين ٧,٣ و ١٠,١ في المائة[٣]. واجتمعت تلك العوامل لتدفع المناقشات حول التعاون الدولي من أجل التنمية خارج برامج المعونة الأجنبية التقليدية صوب أساليب تكميلية لتقديم المساعدة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونتيجة لذلك، اتخذ كل من مجموعة البلدان الثمانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وكيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي خطوات ملموسة للانضمام إلى البلدان النامية في الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية من أجل تعزيز الحوار المتعمق في مجال السياسات والتعاون بغية تخصيص المساعدات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة[٥].

١٤ – وأظهرت عوامل عالمية كتغير المناخ، والأمن الغذائي، وارتفاع أسعار الطاقة والأمراض أيضا الحاجة للمزيد من الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والجهود الثلاثية. وتظهر التقديرات الحالية أن موارد المياه ستتناقص بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة

(٥) على سبيل المثال، أقر وزير خارجية كوستاريكا في المؤتمر الرفيع المستوى المعقود في البرلمان الأوروبي (في ٢٠١١) حول موضوع ''كيف يمكن للملكية الشاملة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يرفعا من المعونة الإنمائية المقدمة من الاتحاد الأوروبي''، بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون أكثر فعالية ونجاعة في تحديد الحلول وتنفيذها، والزيادة في فعالية الكلفة، وتشجيع نقل التكنولوجيات الملائمة، وكفالة السيطرة والقيادة وبناء القدرات على الصعيد المحلي.

في المناطق الجافة بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيهدد الإمدادات بالمياه والغذاء معا. وقد أدى هذا السيناريو، إلى جانب تناقص الأراضي الزراعية القابلة للاستعمال المستمر في العالم، إلى صفقات أراض مثيرة للجدل بين البلدان النامية وإلى زيادة المفاوضات والتفاعلات بين بلدان الجنوب استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل، الذي سيعقد في البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتسعى البلدان النامية إلى تقديم المساعدة للبلدان المحتاجة في هذه المناطق لا سيما من خلال المساعدة المتعددة الأطراف، ويشمل ذلك البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

١٥ - وعلى الرغم من استمرار غالبية بلدان الجنوب العالمي في استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون التقني، دفعت زيادة الطلب على المبادلات بين بلدان الجنوب خلال الفترة إلى زيادة إضفاء الطابع الرسمي على التفاعلات من خلال الاستراتيجيات القطرية إلى القارية وتوضيح استراتيجيات المساعدة الإنمائية لبعض البلدان الناشئة الكبرى، بما فيها البرازيل والصين والهند. وأصبحت الفروق بين المساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب والمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية أكثر وضوحا أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأظهر أحد الفروق الناشئة اللافتة للنظر أن بلدان الجنوب العالمي المقدمة للمساعدة تميل إلى استعمال استراتيجية إنمائية متعددة الجوانب تشمل التجارة والاستثمار والمعونة وتستخدم في غالب الأحيان من أجل مشاريع الهياكل الأساسية أو بغية بناء القدرات الإنتاجية. وستشمل هذه المساعدة القروض الميسرة، والمنح، وخطوط الائتمان، والمساعدة التقنية وكذلك الدعم المقدم عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف. وجرى أيضا توضيح الفروق بين المساعدة فيما بين بلدان الجنوب والمساعدة التقليدية في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦]، التي أقرت فيها المبادئ التوجيهية المتعلقة باحترام السيادة الوطنية، والسيطرة الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، واللامشروطية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة وأعيد التأكيد عليها[٧].

---

(٦) كتاب الصين الأبيض عن المعونة الأجنبية، متاح على الموقع http://news.xinhuanet.com/english2010/china/2011-04/21/c_13839683.htm ومن أجل الاطلاع على مناقشة لاستراتيجية الهند في أفريقيا، انظر Naidu, Sanusha, "India's Growing Africa Strategy", *Review of African Political Economy*, Vol.35, No.115؛ وللمزيد عن سياسة البرازيل العامة انظر http://www.economist.com/node/16592455 وتقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (ST/ESA/326): Development cooperation for the MDGs Maximizing Results.

(٧) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق، الفقرتان ١١ و ١٨.

باء – زيادة تعميق التكامل الإقليمي

١٦ – في الوقت الذي تتوسع فيه مجالات التعاون بين البلدان النامية، يجري أيضاً تعميق هذا التعاون ولا سيما داخل المناطق. وخلال الفترة المستعرضة، عمل العديد من منظمات التعاون الإقليمي على توسيع الأطر والمجالات للتجارة والاستثمار والتمويل داخل الجنوب العالمي، الأمر الذي أدى بدوره إلى بذل جهود لتعزيز المتانة المؤسسية للمنظمات نفسها. وإلى جانب التعاون الاقتصادي، كان هناك تعاون سياسي أوثق، يشمل تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي ونظم معلومات تبادل المعرفة والخبرة. وظهرت أيضا على الساحة أطراف فاعلة جديدة، مع قيام المصارف الإقليمية ومصارف الاستيراد والتصدير التابعة للاقتصادات الناشئة بدور أكبر في تمويل المبادرات بين بلدان الجنوب.

١٧ – وتتراوح جهود توسيع المجال الاقتصادي لأفريقيا بين اتخاذ خطوات لبناء تكامل نقدي أكبر، كما رأينا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا، وإنشاء مناطق تجارة حرة تغطي بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهذه التجمعات تمثل معاً عدد سكان يقارب ٦٠٠ مليون نسمة وناتجاً محلياً إجمالياً يقارب مجموعه ١ تريليون دولار، ويشكل سكانها ٥٧ في المائة من مجموع سكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

١٨ – وفي آسيا، سجل تقدم في ترتيبات توسيع التجارة الحرة وتسهيلها، كما يتضح ذلك من الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والرامية إلى التنسيق في مجالات الإصلاح التنظيمي والقدرة على الاتصال والسياسات التنافسية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الكوارث والأمن الغذائي في المنطقة. وتقدّم العمل أيضاً في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال إضفاء الطابع الرسمي على منطقة التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الآسيوية بحلول عام ٢٠١٥، ومنطقة تجارة حرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان السبعة الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات[٨].

١٩ – وزادت التجمعات الإقليمية أيضاً ارتباطاتها السياسية، ويتجلى ذلك في قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتأسيس محكمة عدل تابعة لها، ويشمل ذلك جهود تعزيز

(٨) انظر http://www.bimstec.org/about_bimstec.html.

ذراعها الأمني من خلال قواتها المسلحة المتحالفة. مثال آخر هو الجهد الذي يبذله أعضاء جماعة شرق أفريقيا نحو إقامة اتحاد سياسي كامل بحلول عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، ما انفك، خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، يزداد تدخل المنظمات الإقليمية سياسياً أو عسكرياً في النزاعات الداخلية، وذلك في بلدان مثل البحرين، والجماهيرية العربية الليبية، وجنوب السودان، وساحل العاج، والسودان، وهندوراس، واليمن[٩].

٢٠ - وقد شجع الطلب المتزايد على المبادرات الإقليمية منظمات التعاون الإقليمي على تعزيز ترتيباتها المؤسسية. وقد شكل ذلك أولوية رئيسية في أفريقيا، على وجه الخصوص، حيث أصبحت مؤخرا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وكالة كاملة الأركان تعمل على تسريع بناء القدرات والتنمية المستدامة من خلال شراكات أساسية على المستويات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي عام ٢٠١١، بدأت الشراكة منتدى أفريقيا من أجل فعالية التنمية، وذلك لحشد صانعي السياسات والأخصائيين ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستخدام التعلم من الأقران وتبادل المعارف والخبرات عن طريق الشبكات القائمة وأوساط الأخصائيين، وتعزيز تنمية القدرات، وفعالية المعونة وتقوية التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة[١٠]. وعلى نفس المنوال، قدمت إندونيسيا، وسري لانكا، والهند مع مركز إدارة الكوارث في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المساعدة التقنية من أجل تكييف المنهجيات المقبولة دولياً مع السياق السري لانكي بناء على خبرة البلدان الآسيوية الأخرى، وذلك باستخدام نظام ''ديسإنفتار'' (DesInventar) لمعلومات إدارة الكوارث. ويستخدم هذا النظام للاحتفاظ بالسجلات التاريخية للكوارث التي حدثت في سري لانكا على مدى السنوات الـ ٣٠ الأخيرة.

٢١ - وجرى أيضاً تعزيز الآليات الأقاليمية خلال الفترة المستعرضة، وشمل ذلك تعزيزها ما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكثفت منظمة الدول الأيبيرية - الأمريكية المؤلفة من ٢٤ بلداً ناطقة بالاسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا، جهودها لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الدول الأعضاء فيها، وذلك عن طريق برنامجها الأيبيري - الأمريكي الرامي إلى تعزيز التعاون بين بلدان

---

(٩) انظر التدخل في البحرين: http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141445.html ؛ والتدخل في اليمن: http://www.voanews.com/english/news/middle-east/Protests-in-Yemen-Amid-Regional-Efforts-to-Mediate-119565559.html؛ والتدخل في ساحل العاج: http://news.xinhuanet.com/english2010/world/2010-12/25/c_13663784.htm؛ والتدخل في الجماهيرية العربية الليبية: http://allafrica.com/view/group/main/main/id/00012794.html.

(١٠) http://www.africa-platform.org/.

الجنوب، والذي بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويركز البرنامج على تطوير نظم المعلومات وتعزيزه، من أجل تحديد الممارسات الجيدة وتوليد البيانات والسجلات الإحصائية بغية إيجاد مزيد من المعلومات عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنطقة، والمساءلة في هذا المجال.

٢٢ - وشكلت المشاركة المتزايدة لمصارف التنمية الإقليمية أيضا جزءاً من التعاون بين بلدان الجنوب على مدى العامين الماضيين، ولا سيما بدعمها لجهود بناء القدرات الإقليمية وتعزيزها للشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي. فقد شجّع كل من مصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الإسلامي للتنمية شراكات ومشاريع واسعة النطاق في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتأهيل الصحي، والمؤسسات التعليمية والمهنية، وذلك في عدد من المناطق بما في ذلك بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى. كذلك قام كل من مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي بدور فعّال في تشجيع التجارة في قارتيهما، حيث وفّر البنك الآسيوي للتنمية ٢,٨ بليون دولار من التمويل المباشر للشركات، بينما موّل مصرف التنمية الأفريقي المصارف التجارية والمؤسسات المالية بما يقارب ١ بليون دولار. بالإضافة إلى ذلك موّل مصرف التنمية الأفريقي خلال هذه الفترة عدداً من برامج الهياكل الأساسية في جميع أنحاء القارة.

٢٣ - وإلى جانب مصارف التنمية الإقليمية، أصبحت المصارف في الاقتصادات الناشئة تؤدي أيضا دوراً أكبر في التنمية فيما بين بلدان الجنوب، وذلك على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي كما هو الحال بالنسبة إلى البرازيل والصين والهند. وقد موّل مصرف التصدير والاستيراد في الصين تشييد ثلاثة من أكبر السدود الكهرمائية في إكوادور. وفي عام ٢٠١١، قدمت الهند تسهيلات ائتمانية قيمتها ٥ بلايين دولار لبلدان في أفريقيا، بينما شطبت ديوناً تقدَّر بـ ٢٤ مليون دولار كجزء من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[١١]. وكذلك موّلت البرازيل عن طريق مصرفها الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العديد من مشاريع الهياكل الأساسية في البلد، ولا سيما في مجالات استخراج الوقود الأحفوري، والهياكل الأساسية للنقل، والسدود الكهرمائية. بالإضافة إلى ذلك، وقعت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٩، كما ذكر أعلاه، ميثاق مصرف الجنوب التاريخي، وبلغت المساهمات الأولية فيه ٤ بلايين دولار من الأرجنتين، والبرازيل، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(١١) انظر منشورات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا: تعاون أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين: خيارات لتنمية أفريقيا، نيويورك، ٢٠١٠. (انظر الرابط: http://www.un.org/africa/osaa/reports/emerging_economies_2009.pdf).

٢٤ - وبوجه عام، اتسم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بزيادة التركيز وتعميق التفاعل، ولا سيما مع تزايد إضفاء الطابع المؤسسي على جهود التعاون الإقليمي، ويسهم كل ذلك في تهيئة الظروف المناسبة للتعاون بشكل أقوى وأكثر فعالية على الأصعدة الثنائية والإقليمية والعالمية.

جيم - المزيد من التفاعلات القوية بين البلدان النامية

٢٥ - كان هناك أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى الزيادة في التجارة والاستثمار المشار إليها أعلاه، تعاون ثنائي بين البلدان النامية في ما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، وتبادل المعارف والخبرات، والتواصل، وبناء المؤسسات وفي إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات التعاونية.

٢٦ - وبالنسبة للتمويل من أجل التنمية، كانت سرعة نمو المساعدة الإنمائية في ما بين بلدان الجنوب خلال السنوات الأخيرة ذات معنى. وتجدر أيضا ملاحظة الدور المتنامي للمنظمات الخيرية في الجنوب، ويشمل ذلك المؤسسات الخيرية والصناديق الاستئمانية، ومنظمات المجتمع المدني التي تمول من الهبات ومن الأفراد الأثرياء والشركات. وفي عام ٢٠١٠، أفاد تقرير لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة أن المساعدة الإنمائية في الجنوب العالمي، التي تأتي في شكل قروض ميسرة ومنح، قد ارتفعت بشكل سريع في السنوات الأخيرة، وذلك من ٨,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وأشار التقرير إلى أن أكبر مقدمي المساعدات الإنمائية هم جمهورية فنزويلا البوليفارية، والصين، والمملكة العربية السعودية، تليها الوكالات العربية، والهند، وقد استأثر مقدمو الخدمات الثلاثة الأوائل بـ ٧٥ في المائة من جميع أشكال ذلك التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٨[(١٢)].

٢٧ - واتضح، في تقديم المساعدة المالية، أن مبادرات المساعدة تلك تنزع إلى استهداف دول الجوار الإقليمية أو دون الإقليمية وذلك من أجل تعزيز الروابط السياسية والتجارة والاستثمار، وأنها أكثر ملاءمة عموما من حيث الإدارة نظراً للقرب الجغرافي[(١٣)]. ومن

(١٢) للاطلاع على مزيد من المناقشات الموسعة للاتجاهات الحديثة في مجال المساعدة الإنمائية بين بلدان الجنوب، انظر Department of Economic and Social Affairs ‘Development Cooperation for the Millennium Development Goals: Maximizing Results’, 2010,(ST/ESA/326); Park, Kang-Ho, “New Development Partners and a Global Development Partnership” in Catalyzing Development: A New Vision for Aid, Homi Kharas, Kiji Makino and Woojin Jung eds., Brookings Institution Press, 2011, Washington, D.C.

(١٣) انظر ST/ESA/326.

الأمثلة على هذا التوجه الصندوق المشترك للتعاون بين المكسيك وشيلي من أجل تمويل التعاون بين بلدان الجنوب. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيبات التمويل الأقاليمية في ارتفاع أيضاً. فقد وضع كل من الصين والهند، على سبيل المثال، برامج تعاون تركز على تقديم المساعدات لأفريقيا، وقامت الصين بذلك من خلال منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، وتنفذه الهند من خلال البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي وبرنامج الكومنولث الخاص لمساعدة أفريقيا[١٤]. بالإضافة لذلك يعمل مصرف الجنوب الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على تشجيع تمويل التنمية في ما بين بلدان الجنوب، وهو هدف حددته لجنة الجنوب في عام ٢٠٠٠.

٢٨ - ولا يزال تبادل المعارف والخبرات يشكل أولوية أساسية في المبادلات التعاونية التقنية بين بلدان الجنوب. ولهذا الغرض كثفت الصين والهند على سبيل المثال روابطهما الثنائية مع بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأسست الصين شبكة التعاون بين بلدان الجنوب لتسهيل تبادل المعلومات وإجراء الأبحاث المشتركة والتبادل التقني وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التكنولوجيات التطبيقية لتطوير الطاقة الكهرمائية الصغيرة، والغاز الحيوي والطاقة الشمسية مع دول نامية أخرى. وييسّر مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا الذي نفذته الهند نقل المعلومات الطبية بين الهند والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن طريق جلسات للتداول والاستشارات من بُعد. وشاركت بلدان نامية، منها إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وتركيا، وتونس، والسلفادور، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وماليزيا، ومصر، والهند في إتاحة فرص تدريبية في قطاعات متنوعة لمواطني دول أخرى أعضاء في الجنوب العالمي. ونشطت الهند في نشر خبرتها في مجال تكنولوجيا البرمجيات بتوفير دورات تدريبية سنوية لنحو ٥ ٠٠٠ أخصائي من البلدان النامية الأخرى، وذلك في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتنمية الريفية والطاقة المتجددة. وقامت قطر بدور قيادي في تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في قطاعي النفط والغاز، حيث جمعت ممثلي ٤٢ بلداً من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وكذلك من المنظمات الدولية لتقاسم وتبادل الخبرات في مجال الإدارة الفعّالة للهيدروكربون.

---

(١٤) أنشأ منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الصندوق الأفريقي - الصيني للتنمية وذلك لدعم الشركات الصينية التي تستثمر في أفريقيا، وقدم قروضاً تفضيلية تصل قيمتها إلى ٣ بلايين دولار واعتمادات تجارية بقيمة بليوني دولار في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، موَّلت الصين مشاريع هياكل أساسية مقابل الحصول على الموارد الطبيعية ووصلت قيمة تجارتها الثنائية مع أفريقيا إلى ١٢٦,٩ بليون دولار. ومنذ إنشائه في عام ١٩٦٤ قامت الهند بمساعدة ١٥٦ بلداً نامياً، مقدمة ما يزيد على ٢ بليون دولار في مجال المساعدة التقنية.

٢٩ - وقد أصبح بناء المؤسسات محورا آخر تركز عليه المبادرات بين بلدان الجنوب. فقد قدمت البرازيل وتركيا والهند إسهامات لافتة للنظر في بناء المؤسسات في بلدان الجنوب. وظلت وكالة التعاون البرازيلية تنسق أنشطة إنمائية دولية مع عدد من المؤسسات الوطنية مثل مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية من أجل تنفيذ مشاريع ذات أثر هيكلي في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ودعمت البرازيل أيضا مشروع القطن - ٤ في مالي الذي يهدف إلى زيادة إنتاج القطن في ذلك البلد وتحسين نوعيته، بينما تدعم في السنغال، معهد السنغال للبحوث الزراعية في ما يبذله من جهود لزيادة الجودة والقدرة التنافسية لإنتاج الأرز بالاستعانة بالخبرات التقنية لمؤسسة البحوث. ومن خلال مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا، دعمت الهند إنشاء: معهد الهند وأفريقيا للتجارة الخارجية في أوغندا، ومعهد الهند وأفريقيا لتكنولوجيا المعلومات في غانا ومعهد الهند وأفريقيا للماس في بوتسوانا ومعهد الهند وأفريقيا للتعليم والتخطيط والإدارة في بوروندي. وقد زادت الوكالة التركية للتنمية الدولية والتعاون عدد مكاتب تنسيق برامجها إلى ٢٦ مكتبا في ٢٣ بلدا ناميا، عبر آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط ومؤخرا في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بهدف النهوض بتنمية المؤسسات، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتعليم والنظم الصحية، والبرامج الثقافية والاقتصادات التي تحركها الزراعة، وحفظ البيئة ونشر المعلومات.

٣٠ - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ظل الاتجاه نحو زيادة إضفاء الطابع الرسمي على المعاهدات يتنامى في البلدان النامية. ويتضح هذا من عدد خطط التكامل الإقليمي، وكذلك من المحافل بين البلدان والقارات وفيما بين القارات والتي تشارك فيها تركيا وجنوب أفريقيا والصين ومصر والهند مع البلدان الأفريقية. وفي مؤتمر القمة الثاني لأفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عقد في جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ٢٠٠٩، أرست الوفود من كلتا القارتين أساسا للتعاون الاقتصادي وأصدرت اتفاقا يتضمن التزامات بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في قطاعات التجارة والطاقة والتعدين.

٣١ - ونظرا لأن البلدان في الجنوب العالمي هي الآن في وضع أفضل يؤهلها لتبادل خبراتها مع غيرها من البلدان النامية في قطاعات إنمائية محددة عن طريق آليات مؤسسية مهنية عالية التنظيم، يظل التحدي الباقي هو تعزيز الشراكات الحقيقية والحد من تفاوتات القدرات التفاوضية التي من شأنها تقليل الفوائد التي تعود على الأطراف الأضعف في العلاقات بين بلدان الجنوب.

دال – شراكات ثلاثية أقوى

٣٢ – شهدت الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ إنشاء آليات مؤسسية أقوى لتعزيز الشراكات، وتبادل المعارف والتكنولوجيا والتعلم من الأقران في كل أنحاء الجنوب. وقد تبنت مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة طرائق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل ضمان الشمول والفعالية في إيصال المساعدة واكتمال التعاون بين الشمال والجنوب.

٣٣ – واعترافا من الدول المتقدمة النمو بتزايد أهمية التنمية فيما بين بلدان الجنوب، فقد حشدت مزيدا من الدعم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، أصدرت مجموعة العشرين خطة عملها المتعددة السنوات بشأن التنمية وسلطت الضوء على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما أدوات هامة وابتكارية لتبادل المعلومات وحشد الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة[١٥]. وأصدرت مجموعة الـ ٢٠، في حزيران/يونيه ٢٠١١، خطة عمل تتعلق بتقلبات أسعار المواد الغذائية والزراعة، واعترفت فيها بقرار الاتحاد الأفريقي بإنشاء وكالة إنمائية تحت رعاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحسين فرص حصول المزارعين الأفارقة إلى المدخلات الزراعية وتشجيع إبرام اتفاقات للتجارة الزراعية تكون منصفة وتعود بالنفع المتبادل على الأطراف، بالإضافة إلى تحسين القدرات الزراعية للبلدان الأفريقية[١٦]. وقد اهتمت أيضا لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اهتماما بالغا بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما يشاهد في أعمال فرقة عملها المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب وقيامها في آذار/مارس ٢٠١٠ بتنظيم الحدث الرفيع المستوى المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات في بوغوتا، الذي عقد في إطار التحضير للمنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في بوسان بجمهورية كوريا في أواخر عام ٢٠١١.

٣٤ – ومع تزايد الاهتمام والطلب على الشراكات الثلاثية النابعة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء تعتمد الوكالات المانحة التقليدية، بصورة متزايدة، أسلوب التعاون الثلاثي لزيادة أثر مشاريع التنمية من خلال برامج تمويل مشترك ابتكارية. وكشفت دراسة أجريت بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتغطي وجهات نظر الجهات المانحة،

---

(١٥) انظر إعلان قمة سول، http://www.g20.org/Documents2010/11/seoulsummit_annexes.pdf.

(١٦) انظر http://www.nepad.org/ceo039s-office/news/2337/aunepad-declaration-about-g20-action-plan-food-price-volatility-and-agricul.

والبلدان المحورية والمستفيدة، عن الفوائد والحوافز التي تدفع وكالات التنمية الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف في الشمال العالمي إلى اعتماد المنهجيات الثلاثية.

٣٥ - وبوجه عام، كشفت الدراسة عن درجة أكبر من المساءلة والشفافية في إطار التفاعلات الثلاثية. وقدرت البلدان المحورية الدعم المقدم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية في مجالات من قبيل تطوير القدرات التقنية، وتعزيز الأطر السياساتية والمؤسسية، واكتساب المعارف في مجال التعاون الدولي مما يعزز مصداقيتها وسمعتها. وبالإضافة إلى ذلك لاحظت البلدان المستفيدة مزايا وجود وسيط لتسهيل تبادل المعلومات والشراكة مع البلدان المحورية؛ وزيادة مصداقية التعاون المقدم من البلدان المحورية وتوسيع نطاق هذا التعاون، ويشمل ذلك توفير المرافق والمعدات، من جانب المانحين. وقد لاحظت الجهات المانحة والمنظمات الدولية مزايا الاستفادة مما لدى البلدان النامية ذاتها من خبرة ودراية وكذلك من زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان المحورية في إطار الترتيبات الثلاثية. وسلطت الدراسة الضوء أيضا على المشاكل المتمثلة في ارتفاع تكاليف المعاملات والتوترات بشأن تنسيق السياسات، مشيرة في نفس الوقت إلى أن معظم الأطراف الذين شملتهم الدراسة رأوا أن الفوائد المتأتية من التعاون الثلاثي تفوق السلبيات[١٧].

٣٦ - وتشمل المجالات التي تتلقى أكبر قدر من الدعم عن طريق أنشطة التعاون الثلاثي: تطوير القدرات من أجل الإدارة الفعالة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف والمعلومات وتنفيذ البرامج فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧ - وفي ما يتعلق بتطوير القدرات، تركزت الجهود على تقديم الدعم إلى وكالات التعاون الإنمائي في بلدان الجنوب في مجال إرساء الممارسات الجيدة. وفي تقرير الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية لعام ٢٠١٠ عن التعاون بين بلدان الجنوب، كشف تحليل البيانات الواردة من مشاريع التعاون الثلاثي عام ٢٠٠٩ في أمريكا اللاتينية أن ما يقرب من نصف مشاريع التعاون تركزت على الأنشطة الاقتصادية (٣٠ في المائة) والاجتماعية (٢٢ في المائة)، بينما تركز النصف الآخر في مجال بناء القدرات المؤسسية للهيئات العامة والمجتمع المدني وفي البيئة[١٨]. وبناء القدرات الحكومية هو الأساس في مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية الهدف منه تعزيز سياسات عمل الشرطة

(١٧) انظر الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ”تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: دراسة الوضع الحالي والممارسات الجيدة القائمة في السياسات والمؤسسات وعمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“، ٢٠٠٩ (انظر: http://ssc.undp.org).

(١٨) انظر، ”تقرير الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية عن التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية الأمريكية“، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠:(انظر: www.segib.org).

وفقا للمبادئ الديمقراطية. وينطوي المشروع، الذي ما زال قائما، على دورة تدريبية لضباط الشرطة الأفغان من خلال التفاعل مع نظرائهم في نيبال حيث تركز الدورة على أنشطة الشرطة داخل المجتمعات وخاصة ما يتعلق منها بمنع العنف الجنساني والتصدي له. وقد ركزت الجهات المانحة التقليدية، كالوكالة اليابانية للتعاون الدولي على قضايا من قبيل تطوير القدرات في مجال الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، حيث تعاونت مع التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي وقدمت الدعم لمشروع العلاقات الصناعية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة العمل الدولية واليابان، وإنشاء مركز إقليمي يشجع على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الاستفادة من التقاسم بين بلدان الجنوب من أجل تبادل أفضل الممارسات.

٣٨ - وقد اشتركت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بوجه خاص في تبادل المعلومات من أجل التنمية، ودعمت المشروع المعني بتبادل الدروس المستفادة في مجال الإدارة البيئية والممارسات المتعلقة بالنفايات الصلبة من جانب حكومة المكسيك، والذي استفيد منه في تدريب العاملين في مجال البيئة في إكوادور والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونتج عنه إنشاء بوابة أمريكا اللاتينية للنفايات الصلبة، وشبكة جيروسول، من أجل تيسير تبادل المعلومات والموارد المتعلقة بالإدارة المتكاملة للنفايات في المنطقة[١٨]. وأعطت الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي الأولوية لتبادل المعارف في ما تبذله من جهود في ميدان التعاون الثلاثي كما يتضح ذلك من تمويل ومن تيسير للحوار والتعاون الحكومي الدولي بين المانحين، ويشمل ذلك اجتماع ''التعاون الثلاثي للاتحاد الأوروبي في سياق فعالية المعونة'' الذي عقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٩ - ويبقى تنفيذ المشاريع محور التركيز الأساسي بالنسبة للبلدان المانحة، سواء من خلال إنشاء صناديق التعاون المشترك من أجل التعاون الثلاثي، كالتي أنشأتها اسبانيا مع تشيلي والأرجنتين والتي بدأتها ألمانيا مع شيلي، أو من خلال تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية كالتي يدعمها شركاء من قبيل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقد ساعدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بوصفها رائدة في هذا الميدان، ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٢ من المشاركين من جميع أنحاء العالم عن طريق مكاتبها الـ ١٥ داخل اليابان وخارجها، وذلك من خلال ٣٠٠ ١ برنامج تتراوح بين الدعم لمنع الكوارث والتدريب على الرعاية الصحية وتيسير التجارة والاستثمار[١٩].

(١٩) انظر: http://www.jica.go.jp/english/news/field/2011/201110426_01.html.

ثالثا – الدعم المعزز المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٤٠ – خلال الفترة المستعرضة، ما انفكت الدول الأعضاء تظهر التزامها الراسخ بالمبادرات بين بلدان الجنوب، وتوجه بوضوح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التحفيز الفعال للتعاون بين بلدان الجنوب ودعمه. وتمشيا مع اتجاهات فترة السنتين السابقة، واستجابة لتوجيهات الدول الأعضاء، صعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جهوده من أجل دعم التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه عن طريق ما يلي: زيادة تعميم التعاون بين بلدان الجنوب في ما يتعلق بالأطر السياساتية للمنظمة، وإقامة شراكات استراتيجية لذلك التعاون، ومنح التعاون بين بلدان الجنوب أولوية في التركيز في أدوات التخطيط الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل، واعتماد نهج أكثر تماسكا وتنسيقا، ويشمل ذلك البرمجة المشتركة، وإنشاء مراكز تفوق تقودها بلدان الجنوب العالمي، أو إضفاء الطابع الرسمي عليها، من أجل تحسين تبادل المعلومات والحلول، وبذل جهود ابتكارية لحشد الموارد لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب.

٤١ – وأكدت الدول الأعضاء، خلال الفترة نفسها، التزامها بالتعاون بين بلدان الجنوب، وقدمت المزيد من التوجيه للعمليات المتعددة الأطراف عن طريق الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية. وتجدر ملاحظة أن مجموعة الـ ٧٧ والصين استمرتا في تقديم التوجيه السياسي للتعاون بين بلدان الجنوب بقيادة النقاش حول هذا الموضوع في كل مؤتمر تقريبا من المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتشديد على أهمية منظومة الأمم المتحدة والدعم المطلوب منها من أجل التعاون من هذا القبيل في إطار منهاج العمل لتنمية بلدان الجنوب، الذي بدأ في عام ٢٠٠٨ وبالتشديد على المبادئ العامة للتعاون بين بلدان الجنوب الواردة في الإعلانين الوزاريين للمجموعة الصادرين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وأظهرت مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا قوة قيادية في عام ٢٠١٠ في دعم وضع خطة العمل المتعددة السنوات من أجل التعاون بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، والموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختتام الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن اتفاق النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في ساو باولو، البرازيل، تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لمثال آخر للالتزام الراسخ من جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتعزيز التجارة بين أعضائها. وأعرب، مرة أخرى، بوضوح عن التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتباع نُهُج بلدان الجنوب في التنمية عند اجتماعها عام ٢٠٠٩ بنيروبي في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب. وتقدم ”وثيقة نيروبي الختامية“ الصادرة عن المؤتمر، والتي أيدتها الجمعية العامة لاحقا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في قرارها ٢٢٢/٦٤، مجموعة واضحة من المبادئ والأهداف العامة للتعاون بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى القضايا والمجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى دعم من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما هيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٢ - ومن حيث تعميم مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أطر السياسة العامة وأدوات التخطيط، دعت لجنة السياسات التابعة للأمين العام في قرارها لعام ٢٠٠٨ هيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى اعتماد تدابير ملموسة لتعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحثت كبار المسؤولين على تأكيد التزام الأمم المتحدة القوي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنتديات الحكومية الدولية بوصفه أداةً حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨، لقاءً مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية للأمم المتحدة مؤكدا أهميتها باعتبارها ''دعامةً أساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب''. وعلاوة على ذلك دعت وثيقة نيروبي الختامية صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تعميم الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وشجعت على إقامة روابط أوثق بين اللجان الإقليمية ومراكز التفوق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية[٢٠].

٤٣ - ونتيجة لاعتماد أطر السياسة العامة والتوجيهات المذكورة أعلاه، قام عدد أكبر من أعضاء منظومة الأمم المتحدة بوضع أدوات للتخطيط أدمج فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتنعكس هذه الظاهرة المتنامية في إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ١٥ تقريراً سنوياً و ١٧ خطة متوسطة الأجل أعدتها مؤخراً هيئات منظومة الأمم المتحدة[٣]. ويبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطته الاستراتيجية عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره واحدا من نهجه الرئيسية التي تهدف إلى ضمان فعالية التنمية في تنفيذ برامجها القطرية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير صدر مؤخراً عن وحدة التفتيش المشتركة إلى أن لمعظم منظمات النظام الموحد برامج أو مشاريع جرى تحديدها باعتبارها تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظمات

(٢٠) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق، الفقرتان ٢١ (أ) و (و).

أخرى جزءا من برامج التعاون التقني العادية، كما هو الحال في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية[١٨].

٤٤ - وإلى جانب فرادى الوكالات والصناديق والبرامج التي تضع سياساتها وإجراءاتها الخاصة بها حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعمل منظومة الأمم المتحدة ككل على تعزيز النهج المتكاملة للتنمية من أجل إدماج نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتضح هذا في إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية حول إعداد التقييمات القطرية الموحدة، وفي عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تهدف إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج المنفذة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وعلى الرغم من عدم الإشارة بوضوح إلى الجهود المشتركة إلا في أطر العمل الحالية لـ ١٧ بلدا فقط، تجري هذه الجهود، التي تتصدرها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمتعلقة بالمبادئ التوجيهية التشغيلية للدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لما قررته اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - وخلال الفترة المستعرضة أنشأت الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عدداً متزايداً من الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي الخدمات الرئيسيين في مجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، وإضفاء الطابع الرسمي على مراكز التفوق والشبكات التي تقودها بلدان الجنوب، من أجل تسهيل تبادل المعارف والحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. وشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات استراتيجية وترتيبات مماثلة مع البرازيل وتركيا والصين. وأيدت منظمة العمل الدولية تعزيز العمل اللائق، وشاركت، بدعم من حكومة البرازيل، في الجهود المبذولة من أجل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بعمل الأطفال وتوظيف الشباب والتعليم والصحة والتدريب المهني في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا، وفي البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وداخل منتدى حوار مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل[٢١].

٤٦ - وفي ما يتعلق بالدعم المقدم لمراكز التفوق التي يقودها الجنوب، يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيادة إحدى آليات تبادل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إتاحة التوثيق المنظم لدراسات الحالات الإفرادية الناجحة عن بلدان الجنوب والمبادرات في مجال

(٢١) انظر: http://www.ibsa-trilateral.org.

البيئة والتنمية المستدامة وتبادلها. وبذلت جهود مماثلة من قبل: اليونسكو، التي أسست المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، في كوالالمبور؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يشغل شبكة مراكز التفوق التي تدعم نقل التكنولوجيا والمعارف إلى أفريقيا عن طريق تدريب العلماء وخبراء التكنولوجيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي أنشأت مركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بكين[٢٢]. ويعمل في الوقت الحالي المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لمنظمة اليونسكو في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على إنشاء مركز لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات بالتنسيق مع أكاديمية العالم النامي للعلوم[٢٣]. وخلال الفترة المستعرضة، مكنت شبكة المعلومات من أجل التنمية، وهي برنامج خدمة شبكية تشغله الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٣٠ هيئة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من إنشاء قوائمها من الخبراء وإدارتها. وبلغ عدد هذه القوائم في عام ٢٠١١، ٦٩ قائمة فعلية على الموقع.

٤٧ - وسجلت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ عمليات التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات تحسناً كبيراً في هذا الميدان، كما يتضح ذلك من الانتظام المتزايد في عمليات تبادل جهات التنسيق التي تجريها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لما دعت إليه الدول الأعضاء. وعقد اثنان من المبادلات بين الوكالات من أجل استعراض الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء في وثيقة نيروبي الختامية، وتبادل الممارسات الجارية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، مكنت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال هيكلها المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المكون من الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، عدداً أكبر من منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من توثيق مبادراتها في بلدان الجنوب ونشرها وتوسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال

---

(٢٢) انظر http://www.unido.org/index.php?id=4915; and "An overlook of south-south cooperation and priangular cooperation" (draft), March 2011.

(٢٣) يجري المركز بالإضافة إلى التركيز على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات بحوثا، ويعالج مشاكل محددة في العلم والتكنولوجيا وصنع السياسات الابتكارية في البلدان النامية. (انظر: http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/science-technology/sti policy/centre-for south-south-cooperation/).

قامت الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب خلال هذه الفترة، المكونة من أكاديمية التنمية لبلدان الجنوب على أساس المواطنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونجح المعرض السنوي العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا (استضافه البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ واستضافته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٠) في تجميع ٢٠ من منظمات للأمم المتحدة ووكالاتها، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ جهة أخرى من الشركاء لعرض الحلول الإنمائية الناجحة وتبادلها، ووفر في نفس الوقت مجالا لالتقاء رؤساء هيئات التعاون الإنمائي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومناقشة مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأنشئ النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب بوصفه منبرا للتعامل تندرج فيه ٧١٠ ١ مشاريع، و ٢٨٣ انطباقا، و ٧٩ معاملة تجارية في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأدرجت في النظام أيضا المعاملات في ميدان البيئة وعمليات تبادل الطاقة، وسيجري نشر قوائم في مجال الصحة العالمية في الفترة الحالية.

٤٨ - وبالإضافة إلى التركيز على تبادل المعارف، شددت منظومة الأمم المتحدة أيضا على الحاجة إلى آليات للتمويل الابتكاري لإدارة شراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن بين الأمثلة الصندوق الاستئماني لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقيمته ٣٠ مليون دولار الذي أنشأته حديثا منظمة الأغذية والزراعة بدعم من الصين لمساعدة بلدان أفريقية مختارة ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ وصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لليونسكو لدعم برنامجها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، الذي يركز على تحقيق هدف ''التعليم للجميع'' وأهداف أخرى من أهداف التنمية للألفية، من خلال تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك مثال آخر يظهر في ترتيب الخمس سنوات للتعاون الثلاثي الاستراتيجي بين جمهورية كوريا والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي أنشئت من أجل تيسير تبادل المعارف في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، وبناء القدرات والتنمية البشرية المستدامة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثالثا - التحديات القائمة والفرص والتوصيات

ألف - التحديات والفرص

٤٩ - أُحرز تقدم هائل في البلدان النامية على مدى العقود الثلاثة التي انقضت منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي تلك

الفترة، نشأ توافق قوي للآراء على الصعيد العالمي على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم الاستراتيجي من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وخصوصاً من قيادة مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الـ ٢٠. إلا أنه، رغم التسارع الشديد الذي شهده النمو الاقتصادي في أنحاء كثيرة من العالم والذي حفزته التفاعلات فيما بين بلدان الجنوب، فإن عدم المساواة آخذ في الازدياد بين بلدان الجنوب العالمي وفي داخل كل منها.

٥٠ - وتؤثر أوجه الاختلال في التصنيع والقدرة الإنتاجية في جميع أنحاء الجنوب العالمي، في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتظهر البيانات الحالية أن عدداً لا يستهان به من البلدان ليس على المسار المؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف، بينما يظل عدد كبير من البلدان التي قطعت أشواطاً كبيرة صوب تحقيقها غارقاً في مستنقع الفقر. وتظل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية متخلفة عن الركب، إذ لم يرفع منها من قائمة أقل البلدان نمواً سوى ثلاثة بلدان منذ عام ١٩٧٠. وتؤكد هذه الحقيقة الحاجة إلى استراتيجيات أفضل في مجال تنمية القدرات الإنتاجية الموجهة لصالح أقل البلدان نموا، مثلما دعا إلى ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١[٢٤]. وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى التوصيات الواردة في تقرير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لعام ٢٠١٠ عن ''تعاون أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين: خيارات للتنمية أفريقيا''، الذي حث البلدان الأفريقية على وضع استراتيجيات جماعية لإسماع صوتها في تفاعلاتها مع الاقتصادات الناشئة لكفالة استفادة جميع الأطراف من نتائجها[١١].

٥١ - وفي داخل بلدان الجنوب، تطرح درجات عدم المساواة على الصعيد المحلي أيضاً تحديات كبيرة أمام التنمية، ولا سيما فيما بين الاقتصادات الناشئة. ويبين بحث أُجري مؤخراً أن ٧٢ في المائة من الفقراء في العالم، أي ٩٦٠ مليون شخص، يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، بينما يعيش ربعهم فقط، أي نحو ٣٧٠ مليون شخص، في البلدان المنخفضة الدخل[٢]. وتغذي المطالب المنادية بمزيد من الحريات المدنية وبتوزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعا متساويا، ارتفاع الاحتجاجات المدنية، كما رأينا في ''الربيع العربي''، إذ سرعان ما انتشرت موجة الاحتجاجات من تونس في أواخر عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١١.

٥٢ - وما فتئت عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب تزداد مما يبشر بتحول كبير في العلاقات الدولية. فصعود نجم قوى الجنوب إقليمياً وعالمياً، له تأثيرات هامة على المفاوضات

(٢٤) انظر الوثيقة A/66/134.

الدولية وعلى تحديد الأولويات على المستوى المتعدد الأطراف، فقد جاء مصحوباً باتساع نطاق الأنشطة المنفذة فيما بين بلدان الجنوب بدءاً بالتبادل التقني وانتهاء بتعميق التكامل الاقتصادي، والتوجه تدريجياً نحو تحقيق التكامل السياسي وتسوية التراعات. ومن شأن هذا التحول العالمي أن يؤدي إلى تحقيق عائد إنمائي حقيقي، تدعمه خطط وإجراءات تكمَل فيها تدفقات المعونة والتجارة والاستثمار الآتية من الشمال الجهود الإنمائية المماثلة التي يقودها الجنوب بغية الحد من الفقر على نحو فعال.

٥٣ - وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب سجل راسخ كمكمّل قيّم للاستراتيجيات الإنمائية التقليدية ولإدارة الفرص والتحديات عبر الوطنية. وقد اعتُمدت طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق واسع من قبل مجموعة متنوعة من الأطراف المؤثرة في العديد من القطاعات، كما اعتُرف بفعالية هذا النوع من التعاون الإنمائي، ولا سيما بما يتسم به من شمول وكفاءة. وبما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يركز عموماً على تنفيذ أنشطة واسعة النطاق من أجل تحسين القدرات الإنتاجية، فهو يحظى بميزة نسبية هي العمل المتضافر مع أشكال المعونة الإنمائية التقليدية، التي نزعت في السنوات الأخيرة إلى التركيز بشكل أكبر على الأنشطة الإنسانية والاجتماعية. ويتيح هذا التكامل فرصة فريدة من نوعها للحوار حول الهيكل الإنمائي الناشئ من حيث كيفية الاستفادة المثلى من مزايا كل من المساعدة التقليدية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، استناداً إلى ما ثبتت فعاليته باستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية عن طريق الجهات المانحة التقليدية وشركاء الجنوب العالمي.

٥٤ - وقد تنامى الدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استجابة لزيادة الطلب عليه، مع أن مصاعب التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة وتحديات التمويل لا تزال قائمة. والاتجاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نحو المبادرات الأطول أجلاً التي تدمج فيه استراتيجيا بين النُهج المتبعة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو تغيير مرحب به يبتعد عن المشاريع المخصصة، بيد أن تعدد الخطط والمشاريع والبرامج في المنظومة يمكنها أن تستفيد من استخدام كيانات وآليات تنسيق أقوى بغية كفالة المزيد من الفعالية من حيث التكاليف ومنع الازدواجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة استخدام البرمجة المشتركة، والتنسيق فيما بين الوكالات، وآليات التمويل المتعدد الأطراف، من شأنه إتاحة تجميع أكبر للموارد بغية المساعدة في توسيع نطاق المبادرات الناجحة وتعبئة الموارد الجماعية البشرية والمالية وغيرها من موارد الجنوب قصد تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه، وما لم تلب الاحتياجات المالية، سواء من حيث زيادة التمويل أو الاعتمادات الموجهة إلى المشاريع والبرامج المتعددة البلدان، فإن الدعم المتعدد الأطراف لن يكون كافياً لتحقيق الأهداف آنفة الذكر.

باء – التوصيات

٥٥ – يجب على مجتمع التنمية الدولي، من أجل المحافظة على الزخم الحالي ومضاعفة تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإسهاماتها في تحقيق تنمية إنسانية أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة، أن يواصل إيجاد السبل الكفيلة بتحويل التحديات التي يواجهها الجنوب العالمي إلى فرص لتحقيق المقاصد المتوخاة من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً بعد عام ٢٠١٥.

٥٦ – وفي حين تسعى المنظومة المتعددة الأطراف إلى زيادة تكثيف دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن الدور الرائد الذي تضطلع به الدول الأعضاء في مجال التنمية يظل حيوياً. وبصرف النظر عن مستوى التنمية الذي يبلغه اقتصاد ما أو حجم ذلك الاقتصاد، فإن كل بلد نام لديه ما يقدمه في إطار المبادئ والأهداف العامة المنصوص عليها في وثيقة نيروبي الختامية. وتمتلك بلدان الجنوب العالمي، إن اجتمعت، ثروة من المعلومات والبيانات، ونظماً فعالة لتبادل المعارف، وخيارات ثبتت فعاليتها في مجال السياسات الإنمائية، وحلولاً مجربة في مجال بناء القدرات المؤسسية، وتقنيات ملائمة وبأسعار معقولة في مجالات مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ والأبحاث المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه المعارف يمكن تبادلها وتكرار نماذجها وتعزيزها على نطاق أوسع في جميع أنحاء الجنوب.

٥٧ – ويحتاج النظام المتعدد الأطراف، بغية تلبية الاحتياجات والأولويات الإنمائية للدول الأعضاء بشكل أفضل، إلى المزيد من التوضيح للتعاريف العملية وإعداد مؤشرات الأداء الهادفة التي ستمكنه من قياس حجم التعاون فيما بين الجنوب والتعاون الثلاثي وتأثيرهما على الأصعدة الثنائي والإقليمي والأقاليمي والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى، في وثيقة نيروبي الختامية، تشجيع جميع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية على مساعدة البلدان النامية على إنشاء مراكز التفوق أو تعزيزها، كل في مجال اختصاصه، وعلى استغلال خدمات الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك من خلال هيكلها المتعدد الأطراف لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتألف من الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. ويحظى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بميزة نسبية في ما يتصل بالجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية في جمع المعلومات عن المبادرات الوطنية والإقليمية والأقاليمية المنفذة فيما بين بلدان الجنوب وتوحيدها وتحليلها بصورة أكثر منهجية، ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتحسين عملها في هذا المجال.

٥٨ – ويجب على منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تواصل زيادة الاتساق والتنسيق الشاملين للدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتم ذلك باستخدام

برامج مشتركة ابتكارية، والاضطلاع بمبادرات متعددة الأقطار، وآليات وكيانات متعددة الأطراف أقوى في مجالي التمويل والتنسيق. ولم يعد بوسع مختلف أعضاء منظومة الأمم المتحدة أن يتصرف كل منهم بشكل مستقل عن الآخر في أنشطته الذاتية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن يجب عليهم التعاون وزيادة التنسيق وتكملة جهود بعضهم البعض.

٥٩ - ويظل الدعم المالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل حاجة ماسة لمنظومة الأمم المتحدة، لكي تتمكن، في الوقت ذاته، من توسيع نطاق نشر أفضل الممارسات والحلول الإنمائية الناجحة وتعزيز البرامج الناجحة لزيادة فعاليتها الإجمالية من أجل تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وبينما سيظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفذ على الصعيدين الثنائي والإقليمي بمثابة المحفل والمعبر الرئيسيين لتبادل المساعدة والتعلم، فإن التصدي للتحديات العالمية المستمرة، بما فيها انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتطلب زيادة النُهج المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن الجمعية العامة، أشارت في قرارها ٦٠/٢١٢، إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه الآلية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تجمع فيها الدول الأعضاء تبرعاتها لدعم هذه المبادرات.

٦٠ - وإلى جانب الجهات الفاعلة التقليدية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أي الدول الأعضاء والنظام المتعدد الأطراف، فإن القطاع الخاص والمجتمعات المدنية في الجنوب العالمي عناصر حاسمة أيضاً لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة والشاملة. ولذلك، فإن من الضروري أن يعطي كل من الدول الأعضاء والنظام المتعدد الأطراف المجتمع بكلا قطاعيه، الخاص والمدني، دوراً في التنمية يكون مكملاً للسياسات العامة بحيث يكفل إمكانية تسخير قوى كل قطاع في المجتمع من أجل تحقيق نجاحات إنمائية أشمل في كامل أنحاء الجنوب.

٦١ - ولكي يتسنى للقطاع الخاص الاستثمار وخلق فرص العمل وتقليص الفقر بشكل فعال ومستدام، من المهم للغاية أن تكثف الحكومات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز على إيجاد البيئات المؤاتية، على الصعيدين الوطني والعابر للحدود الوطنية، بتوفير مختلف المنافع العامة، بما فيها الهياكل الأساسية المادية والتنظيمية والقانونية العاملة. ومن شأن زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني أن تثري التفاعلات بين بلدان الجنوب نظراً لهذه البلدان من اهتمام مشترك بالحاجات الاجتماعية والبيئية وانشغالها المشترك بكفالة تكافؤ الجنسين والحريات المدنية.